

أسعار الذهب تقفز 360 جنيهًا في أسبوع إلى 6615 جنيهًا وخبراء: التضخم يفضح تآكل قيمة الجنيه وفشل حماية مدخرات المصريين



السبت 22 أغسطس 2026 09:40 م

سجلت أسعار الذهب في مصر قفزة جديدة خلال تعاملات السبت 22 أغسطس 2026، إذ بلغ غرام عيار 21 نحو 6615 جنيهًا، مرتفعًا قرابة 360 جنيهًا خلال أسبوع، لتراجع قدرة الأسر على شراء المعدن أو استخدامه وسيلة للادخار .

ويأتي هذا الصعود بينما يواجه المصريون تضخمًا حاليًا بلغ 14.9% في يوليو، وتآكلًا مستمرًا في القوة الشرائية للجنيه، بما يحول الذهب من ملاذ تقليدي للطبقة الوسطى إلى أصل بعيد المنال أمام أسر تستنزف دخولها للاحتياجات اليومية .

وفي الوقت نفسه، ارتفع الجنيه الذهب إلى مستويات تقترب من 53 ألف جنيه، بعدما كان قرب 50 ألفًا قبل أيام، وهو ما يعكس سرعة انتقال موجات الصعود العالمية إلى السوق المحلية وانكشاف المدخرات المصرية أمام تحركات المعدن والدولار

وعلى الأرض، تكررت شهادات لمواطنين أرجأوا الشراء خلال موجة الهبوط السابقة انتظارًا لمزيد من الانخفاض، قبل أن يفاجئهم الارتفاع المتواصل، فتحولت محاولة توفير مئات الجنيهات إلى خسارة فرصة شراء أصبحت تكلف آلافًا إضافية خلال أيام قليلة

وبينما ينظر بعض المتعاملين إلى الصعود باعتباره مكسبًا لحائزي الذهب، تكشف الصورة الاجتماعية جانبًا أكثر قسوة، إذ لم تعد شرائح واسعة تمتلك فائضًا يسمح بشراء السبائك أو المشغولات، حتى عندما تعتبر الذهب وسيلة لحماية قيمة مدخراتها

ومن ناحية أخرى، لا ينفصل ارتفاع الذهب محليًا عن ضعف الجنيه أمام العملات الأجنبية، لأن التسعير يعتمد على السعر العالمي وسعر الصرف معًا، ما يجعل كل اضطراب خارجي أو تراجع محلي للعملة قناة مباشرة لمزيد من الغلاء

وفوق ذلك، جاء الصعود في وقت تستعد فيه الأسر للعام الدراسي الجديد وتتحمل زيادات متراكمة في الغذاء والمواصلات والخدمات، لتتحول أي رغبة في شراء الذهب للزواج أو الادخار إلى عبء يزامح احتياجات أكثر إلحاحًا

وبذلك، يكشف الذهب جانبًا من أزمة أوسع لا تقاس بسعر المعدن وحده، بل بقدرة المواطن على الاحتفاظ بقيمة دخله، وهي قدرة تقلصت مع موجات التضخم وتراجع الجنيه وارتفاع تكاليف المعيشة خلال السنوات الأخيرة

صعود يتجاوز قدرة الشراء

ويرى هاني ميلاد، رئيس شعبة الذهب والمجوهرات، أن تحركات السوق المصرية تعكس بصورة مباشرة القفزات في البورصة العالمية، مشيرًا إلى أن المعدن تلقى دعمًا من تغير توقعات الفائدة والتوترات الدولية وعودة الطلب على الملاذات الآمنة .

ووفقًا لميلاد، فإن الذهب احتفظ خلال الفترات الماضية بمستويات دعم قوية رغم موجات التراجع، وهو ما جعله يرحب فرص الصعود على المدى الطويل، لكن هذه النظرة الاستثمارية لا تلغي صعوبة الشراء بالنسبة للمواطن محدود الدخل

وفي المقابل، تكشف نصائح الشراء طويل الأجل فجوة واضحة بين من يملك فوائض مالية يستطيع تحويلها إلى ذهب وبين أغلبية تستخدم معظم دخلها في الإنفاق الأساسي، ما يجعل الحديث عن اقتناص الفرص غير واقعي لقطاعات واسعة

وبصورة أعمق، فإن ارتفاع سعر الغرام بنحو 360 جنيهًا خلال أسبوع يعني أن شراء 10 غرامات أصبح يتطلب نحو 3600 جنيه إضافية، وهو مبلغ يساوي جزءًا معتبرًا من دخل شهري كامل لدى ملايين العاملين

ومن هنا، لا يعود الذهب مجرد مؤشر مالي يتحرك مع الأسواق العالمية، وإنما يصبح مرآة مباشرة لانكماش الطبقة الوسطى، إذ تقف شريحة كانت تدخر بالمشغولات والجنيهات الذهبية أمام أسعار تجاوزت قدرتها على تكوين مدخرات جديدة

قفزة أسبوعية ثقيلة

ويؤكد سعيد إمبابي، المدير التنفيذي لمنصة آي صاغة، أن السوق المحلية استفادت من الصعود العالمي، موضحًا أن البيانات الاقتصادية الأمريكية والتوترات الجيوسياسية أعادت توجيه المستثمرين نحو الذهب، بالتزامن مع استمرار الطلب المحلي وارتفاع الاهتمام بالمعدن .

وبحسب إمبابي، تحرك عيار 21 من 6255 جنيهًا في بداية الأسبوع إلى أكثر من 6600 جنيه، بينما ارتفع الجنيه الذهب بنحو 3000 جنيه، وهي قفزة تكشف حجم التغير الذي واجهه المشتري المصري خلال أيام محدودة

وعلى الرغم من تقلص الفجوة بين السعر المحلي والسعر العالمي المحسوب وفق سعر الصرف، فإن ذلك لا يعني تحسن القدرة الشرائية، بل يكشف أن السوق أصبحت أكثر ارتباطًا بالسعر الدولي في وقت بقيت فيه دخول المواطنين محاصرة بالغلاء

وبالنتيجة، فإن أي موجة عالمية جديدة قد تنتقل سريعًا إلى محال الصاغة المصرية، بينما لا تنتقل الأجور بالسرعة نفسها، وهي معادلة تضع الأسر دائمًا في الطرف الخاسر كلما ارتفعت الأصول المستخدمة للتحوط من التضخم

وإلى جانب ذلك، ارتفعت الأوقية عالميًا إلى أكثر من 4600 دولار، ما عزز الضغوط على السوق المحلية، وأعاد المخاوف من استمرار القفزات إذا تصاعدت التوترات الدولية أو تغيرت توقعات الفائدة والسياسة النقدية في الولايات المتحدة

وبمعنى آخر، أصبح المواطن المصري يدفع ثمن أزمات لا يملك تأثيرًا فيها، من الحروب الخارجية إلى قرارات الفائدة الأمريكية، لكنه يدفع أيضًا ثمن هشاشة عملته المحلية التي تضخم انعكاس أي ارتفاع عالمي على الأسعار الداخلية

التضخم يلتهم الملاذ

ويذهب محمد مهدي عبد النبي، الباحث في أسواق المال، إلى أن الذهب منذ 2020 يتأثر بصورة أساسية بالتوترات والحروب وحجم الدين العالمي، معتبرًا أن هذه العوامل تدعم الاتجاه الصاعد حتى مع حدوث موجات تصحيح مؤقتة

وحسب عبد النبي، فإن التضخم وارتفاع الدين العالمي يقدمان دعمًا إضافيًا للمعدن، لكن الاستثمار فيه يحتاج أفقًا طويلًا، لأن التعامل معه على أساس تحركات قصيرة قد يعرض المدخرين للقلق أو الخسارة عند الدخول في توقعات مرتفعة

وفي السياق المصري، سبق لعبد النبي أن أشار إلى أن ارتفاع الذهب والعقارات وتراجع القيمة الشرائية قلصت الفوائض المالية لدى الطبقة الوسطى، بما جعل الاستثمار المباشر في أصول تقليدية أكثر صعوبة ودفع بعض المواطنين نحو بدائل أقل تكلفة .

ومن ثم، يفصح صعود الذهب مقدار ما فقده الجنيه من وظيفة حفظ القيمة، فكلما احتاج المواطن إلى تحويل مدخراته إلى معدن أو عملة لحمايتها من التضخم، بدا واضحًا أن الثقة في القوة الشرائية للعملة المحلية تتعرض لضغط مستمر

وعلاوة على ذلك، لا يستفيد الجميع من ارتفاع الذهب بالطريقة نفسها، فالمواطن الذي يملك سبائك قد يحقق مكاسب دفترية، بينما المقبل على الزواج أو من يحاول شراء مشغولات لأول مرة يتحمل تكلفة أكبر بلا زيادة معادلة في دخله

وعلى هذا الأساس، يصبح وصف الذهب بالملاذ الآمن ناقصًا في الحالة المصرية، لأن الأمان متاح أساسيًا لمن يملك أصلًا القدرة على الادخار، بينما من أكل التضخم دخله لا يستطيع دخول هذا الملاذ مهما ارتفعت جاذبيته

وفي المحصلة، تكشف موجة أغسطس أن أزمة الذهب ليست في ارتفاع السعر وحده، بل في اقتصاد يضغط على الدخول ويجعل المواطن يطارد أدوات لحماية ما تبقى من مدخراته، بينما تتسع المسافة بين الأجور والأسعار

وأخيرًا، إذا واصل الذهب صعوده مع بقاء التضخم مرتفعًا والجنيه هشًا أمام الصدمات، فإن المعدن الذي اعتاد المصريون شراؤه للزواج والادخار سيتحول أكثر إلى مخزن ثروة للقادرين، لا وسيلة حماية متاحة للطبقة الوسطى